

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Akhbar
DATE:	31-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	600,000
TITLE :	Head of the Pharmacists' Syndicate, Dr Mohie Ebeid: MoH responsible for drug market disarray
PAGE:	12
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Staff Report

PRESS CLIPPING SHEET

أحدث القرار الأخير لرئيس مجلس الوزراء والذي حرك أسعار الأدوية رخيصة الثمن «أقل من ٣٠ جنيهاً، بنسبة ٢٠٪ زيادة عن السعر بحد أقصى ٦ جنيهات للدواء بلبلة الدواء، حيث إن الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بوزارة الصحة قامت بإبلاغ شركات الأدوية والموزعين بتسعيرة جبرية جديدة للأدوية في «اليوم التالي للقرار»، فحدث تخبط كبير في الأسعار بسبب الخطأ في فهم القرار وحساب الزيادة في السعر «الشريط أم عليه الدواء».

وفي حوار مع د. محيي عبيد نقيب الصيادلة الذي كان أول من نادى بتحريك الأسعار لتوفير الدواء «رخيص الثمن» لكل مريض.. فسر الكثير في إجاباته الخمس التالية.



د. محيي عبيد نقيب الصيادلة: «الصحة» المسئولة عن ارتباك سوق الدواء

● ٩
بالعملة الصعبة.

● ٩
من لا يستطيع أن يدير الإدارة المركزية للشئون الصيدلية التي أخطأت كثيراً وتضاربت قراراتها، وساعدت في تريح شركات الأدوية والموزعين في الأزمة المفتعلة بعد قرار تحريك الأسعار فعليه أن يترك مكانه، مؤكداً أن الإدارة المركزية فسرت خطأ قرار رئيس مجلس الوزراء، وساهمت في ارتباك السوق الدوائي في مصر، وأن شركات الأدوية والموزعين لم يتلاعبوا بالأسعار ولكن فقط نفذوا التسعيرة «الجبرية» التي وزعتها الإدارة المركزية عليهم بمجرد صدور القرار الوزاري.. ووجه نقيب الصيادلة رسالة اطمئنان للمريض المصري بأن صيادلة مصر الشرفاء لا يبيعون ضمائرهم، وأن الصيدلي لا يتقاضى أجراً على بيع الدواء بالسعر الجبري، ولا يضغط على المريض المصري بل يؤدي عمله بمهنية.

● ٩
على الرغم من أن صيادلة مصر يعانون من مشاكل كثيرة إلا أن موضوع تحريك سعر الدواء بما لا يضر بمصلحة المريض كان من أولويات عمل النقابة خاصة بعد أن نقصت الأدوية رخيصة الثمن «أقل من ٣٠ جنيهاً» بالسوق وبدأت معاناة المصريين، فبدأنا في وضع تصور لتحريك الأسعار وعرضناه على وزارة الصحة التي استجابت، إلا أن الإدارة المركزية للشئون الصيدلية أخطأت فأحدثت بلبلة بالسوق.

وسوف نبحث مع الإدارة المركزية للشئون الصيدلية، التسعيرة الجبرية بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء وسيتم خلال الجلسات ضبط التسعيرة وإصلاح ما حدث من خطأ وأن ذلك سيكون خلال أيام قليلة.

وأشار إلى أن النقابة تعمل على الانتهاء من مشروع قانون إنشاء هيئة الدواء المصرية لعرضها على مجلس النواب في دورته الحالية، والتي يرى النقيب أن المشروع له أهمية كبرى من الناحية الاقتصادية، وأنه يؤثر بالإيجاب على المريض المصري والدواء الآمن الفعال الذي يقدم له.

صيادلة مصر شرفاء لا يبيعون ضمائرهم

● ٩
شن د. محيي عبيد نقيب الصيادلة هجوماً حاداً على الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بوزارة الصحة، مؤكداً أنها السبب فيما حدث من بلبلة داخل السوق المصري للأدوية.. وقال أنه لا يوجد ما يسمى تلاعب بأسعار الأدوية. وأن ما حدث هو خطأ فادح من الإدارة المركزية التي قامت بمجرد صدور قرار تحريك الأسعار بالإعلان عن الأسعار الجديدة، وأخطرت الموزعين وشركات الأدوية، وقال إن الصيدليات والموزعين قاموا بتنفيذ القرارات بالأسعار التي وصلتهم من الإدارة المركزية التي أخطأت في حساب الزيادة في الأسعار بعد أن قامت بحساب الزيادة على الشريطة داخل العلبة، وليس على علبة الدواء.

● ٩
ان ما حدث من خطأ داخل الإدارة المركزية تسبب في أن الوزارة تراجعت في قرار تحريك الأسعار، وقيام نقابة الصيادلة بالمطالبة بتقليل سعر الدواء، فقررت الوزارة ألا يزيد سعر علبة الدواء أكثر من ٦ جنيهات وهي نسبة ٢٠٪ من سعر الدواء الذي يقل عن ٣٠ جنيهاً.. وعن دور نقابة الصيادلة في مشكلة نقص الأدوية وزيادة الأسعار، قال النقيب: إن النقابة هي الجهة الوحيدة في مصر «بحكم القانون» المسؤولة عن توفير العلاج الآمن والفعال بسعر مناسب هي نقابة الصيادلة، مشيراً إلى أن القانون لم يعط كياناً بالدولة، ولا حتى وزارة الصحة حق التحدث باسم الدواء المصري وسعره الرخيص إلا لنقابة الصيادلة.

● ٩
دورنا القانوني والمجتمعي نحو المريض المصري فرض علينا المنادة بتحريك أسعار الأدوية، وأن وزارة الصحة استجابت لطلبات النقابة وقامت بزيادة سعر بعض الأدوية رخيصة الثمن «أقل من ٣٠ جنيهاً» وذلك حتى يتم توفير هذه الأدوية بعد أن كانت «ناقصة» بسوق الدواء المصري لأن شركات الأدوية تأثرت بالتغيير في سعر الدواء الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المادة الخام التي تستخدم في تصنيع الأدوية ويتم استيرادها